أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مساء أمس الأربعاء أن، الرئيس الفلسطينى محمود عباس وافق على تولى منصب رئيس الوزراء فى الحكومة الفلسطينية المقبلة إلى جانب منصبه رئيسا للسلطة الفلسطينية، إلا أن اللجنة التنفيذية أوضحت فى بيان عقب اجتماعها الليلة فى رام الله أن رئاسة عباس للحكومة المقبلة هو إجراء "استثنائى مؤقت بحيث لا تتجاوز فترة ولاية الحكومة الجديدة عدة أشهر وهى مدة التحضير للانتخابات وإجرائها".

وكانت الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها حركتا فتح وحماس، اتفقت فى القاهرة فى فبراير الماضى على تولى عباس منصب رئيس الوزراء فى الحكومة المقبلة، بعد الخلاف بين فتح وحماس بشأن بقاء سلام فياض رئيسا للوزراء.

واتفقت الفصائل أيضا على أن الحكومة التى سيرأسها عباس، هى حكومة مهنية تتولى الإعداد لانتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطنى خلال العام الحالى.

ويعارض اتجاه فى حركة حماس، ونواب سابقون أن يجمع الرئيس الفلسطينى بين رئاسة السلطة الوطنية والحكومة فى آن واحد، معتبرين هذا الأمر "انتهاكا للقانون الأساسى الفلسطينى" الذى يعتبر دستورا للسلطة الفلسطينية.

وتقدم عبد الجواد صالح، وهو نائب سابق فى المجلس التشريعى الفلسطينى، بدعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية، ضد جمع الرئيس الفلسطينية للمنصبين، واصفا هذا الإجراء بأنه تعد على القانون الأساسى الفلسطينى.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 08/03/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com